"أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي للتحول الرقمي للاقتصاد المصري"

بيان صحفي

القاهرة – ٢٩ يناير ٢٠١٩

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، ورشة العمل الأولى ضمن سلسلة ورش بعنوان: "أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي للتحول الرقمي للاقتصاد المصري"، برعاية وحضور وزارتي الاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ومجموعة من الخبراء، وذلك بهدف وضع خطة متكاملة للتحول الرقمي في كافة القطاعات تتبناها الحكومة.

وصرحت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، أن الأهداف التي يتبناها المركز من خلال ٢٠ ورشة عمل في هذا الموضوع، هي المعاونة في التوصل إلى رؤية محددة للحكومة المصرية حول كيفية تصور وتنفيذ التحول الرقمي للاقتصاد المصري من جميع جوانبه، وإعداد أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهود الحكومية الحالية في مجال التحول الرقمي، مشيرة إلى أن سبب تناول التحليل من المنظور الحكومي يرجع إلى أن الأنشطة والإجراءات والخدمات الحكومية هي أساس نجاح عملية التحول الرقمي بسبب اتساع نشاطها وقدرة الحكومة على التأثير إيجابا أو سلبا في الأنشطة التي يقوم بها جميع الأطراف المعنية الأخرى.

ويتضمن محتوى سلسلة ورش العمل استعراض كامل عمليات التحول الرقمي بشكل سليم والمفاهيم الرئيسية ونماذج لأفضل الممارسات وذلك خلال ورشتي عمل، بينما تتناول ٤ ورش أخرى معوقات التحول الرقمي والمتضمن: المعلومات، والبنية التحتية المادية ككل، والإطار التنظيمي المتعلق بالتحول الرقمي، والموضوعات المتعلقة بالحوكمة ككل، وتتناول ٣ ورش أخرى مؤشرات أداء الأعمال الأكثر ارتباطا بالموضوعات وأهم الخدمات الحكومية المتعلقة بكافة القطاعات كبدء العمل التجاري وتسجيل الملكيات والتجارة عبر الحدود.

أما الـ١١ ورشة عمل الأخرى فتتناول القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تنقسم إلى الخدمات الاجتماعية، والصناعة التحويلية والزراعة والخدمات الأخرى بما في ذلك التجارة الإليكترونية والبعد المالي، والتعليم، والصحة، والقطاع المصرفي والمؤسسات غير المالية.

لمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١- مصر تليفون: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢) بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg.

وتسعى ورش العمل التي تنعقد على مدار ٦ أشهر إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات وهى: ما هي المبادرات الحكومية الحالية؟ ما هو موقع هذه المبادرات في عملية التحول الرقمي السليم؟ ما الذى ينقص هذه المبادرات؟ وما هو التعديل أو التصحيح اللازم؟ ما هو دور مختلف الأطراف المعنية؟ ما هو الإطار الزمنى المتوقع؟ ما هي الأدوات التكنولوجية الملائمة؟

وتستهدف المبادرة كافة الجهات المستفيدة وهي وزارتي التخطيط والاتصالات بوصفهما الجهات الرئيسية المعنية بأجندة التحول الرقمي، والبنك المركزي المصري، وكافة الجهات الحكومية الأخرى، وجميع الأطراف المعنية الأخرى أي المجتمع ككل، ويشارك في صياغة الأجندة أو خطة العمل اللازمة للتحول الرقمي كل من خبراء تكنولوجيا المعلومات، وخبراء إعادة الهيكلة القطاعية، والشركات الدولية.

ومن المتوقع أن تكون أهم نتائج هذا العمل تزويد جميع الأطراف المعنية بالمعرفة اللازمة حول الموضوع من خلال ٢٠ ورشة عمل و٩ تقارير تناقش جميع الموضوعات المطروحة، ووضع خطة عمل حول العناصر الغائبة والأطراف المسئولة والإطار الزمنى، وتقرير رئيسي لورشة العمل الأولى متضمنا إطار لكامل عملية التحول الرقمي بشكل سليم، وتقرير من كل ورشة عمل بما في ذلك الإجابات على التساؤلات الرئيسية سابقة الذكر التي سيتم تناولها لكل بعد وقطاع.

وقالت الدكتورة غادة لبيب، نائب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إن التحول الرقمي أصبح واقعا، ولدينا فرصة ذهبية لهذا التحول بالانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، مؤكدة أن إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، والمجلس القومى للمدفوعات اللذان تم إنشاؤهما في عام ٢٠١٧ يقوم بدور كبير في التنسيق بين الجهات المختلفة لدعم التحول الرقمي.

وحول أعداد العاملين بالجهاز الإداري في الوقت الحالي، أشارت لبيب إلى أن العدد انخفض بشكل كبير، ويجرى حاليا حصر لأعداد موظفي الجهاز الإداري للدولة في مراحله الأخيرة للوصول إلى حصر حقيقي للأعداد الحالية.

وأكدت نائب وزير التخطيط على أن الرئيس والحكومة يوليان أهمية كبيرة للإصلاح الإداري والتحول الرقمي، لافتة إلى أن هذا التحول ليس مسئولية وزارتي التخطيط أو الاتصالات فقط وإنما كافة جهات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وعن مرجعية الحكومة في خطة الإصلاح الإداري، أشارت لبيب إلى أن الوزارة اعتمدت في خطتها على الدستور وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خاصة الهدف الـ١٦، ورؤية مصر ٢٠٣٠ ما يتعلق بمحور الشفافية وكفاءة المؤسسات، مشيرة إلى أن ٩٠% من معلومات البشرية ظهرت خلال العامين الأخيرين، وهو مؤشر على أهمية المعلومات والبيانات، لافتة إلى أن دور الحكومة هو تصميم المستقبل.

وأعلنت نائب وزير التخطيط عن بدء الترويج لجائزة التطبيقات الذكية بالجامعات مع بداية الفصل الدراسي الثاني، والتي تصل إلى مليون جنيه للمشروع الفائز لفريق يتكون من ٣ – ٨ طلاب لا يشترط وجودهم بنفس الجامعة، على أن يقوم هذا الفريق بتصميم تطبيقات لحلول التحديات التي تواجهها ١٠ قطاعات تم اختيارها كبداية، وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، في إطار البروتوكول الذى وقعته الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط مع محمد بن راشد حاكم دبى في فبراير ٢٠١٨ لتشجيع المبادرات الشبابية للابتكار.

ومن جانبه أشاد الدكتور حسام عثمان، مستشار وزير الاتصالات للإبداع التكنولوجي والتدريب، بالمنهجية المتكاملة التي يتبناها المركز المصري للدراسات الاقتصادية والتي تستهدف ٣ خطوات هامة هي وضع البنية المؤسسية والحلول اللازمة واستدامتها، مؤكدا أن الكثيرين يتحدثون عن التحول الرقمي لكن قليلين يدركون ما هو وكيفية الاستفادة منه، لأن هناك خلط كبير بين التحول الرقمي والميكنة، وأعلن عن التعاون الكامل مع المركز للوصول إلى أجندة وخطة عمل للتحول الرقمي في مصر.

وقال عثمان إن كثير من الشركات العالمية التي تعمل في الصناعات التقليدية اندثرت بسبب التغير التكنولوجي الهائل، وهو ما يمكن أن تتعرض له الحكومات أيضا إذا لم تطور أساليب العمل وتحدث التحول الرقمي بشكل صحيح، مؤكدا أن الخلخلة التكنولوجية التي تحدث في العالم يمكن أن تجعل دولا تصعد بسرعة والعالم الاستراتيجي في هذه الحالة هو العنصر البشرى الذى تتميز مصر بقوته.

وأكد عثمان على التطور الكبير بمنظومة ريادة الأعمال في مصر ولكن رغم ذلك فإنها لا تناسب مكانة مصر، وهو ما يحتاج لوجود منهجية واضحة وآليات وخطوات محددة تسير عليها كل أجهزة الدولة نحو التحول الرقمي.

وأعلن مستشار وزير الاتصالات عن إطلاق برنامج "sura" منذ أسبوع لرقمنة التعليم في المرحلة الجامعية، بالتعاون مع أحد الجامعات الخاصة وهو يهدف إلى تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ذكية في كل مراحل العملية التعليمية.

وأكد عبد الحميد ممدوح، كبير مستشاري شركة King & Spalding الدولية للمحاماة، أن التحول الرقمي ليس اختيارا وإنما واقع لابد من التعامل معه كأحد التغيرات الطبيعية الناتجة عن التطور التكنولوجي، مطالبا بضرورة الاطلاع على تجارب الدول الأخرى التي نجحت في التعامل مع هذا الأمر بشمولية، لأنه يتعلق بكافة الجهات الدولية السيادية والخدمية وأنشطة القطاع الخاص والتنمية الاجتماعية، مشيرا إلى أن دور الحكومة هو توفير العوامل الممكنة من استخدام أدوات وحلول التكنولوجيا الرقمية.

وطالب الخبير الدولي من الحكومة المصرية المشاركة في المفاوضات التجارية العالمية بين ٧٠ دولة عبر منظمة التجارة العالمية، والتي بدأت بمنتدى دافوس قبل أيام، للتوصل إلى حلول للمشكلات الملحة في هذا الإطار لتيسير المعاملات التجارية والاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف، حتى لا تكون مصر غائبة عما يحدث في العالم، مشيرا إلى أن مصر لا تبدأ من الصفر في هذا المجال لأن وزارة الاتصالات وضعت استراتيجية للتجارة الإليكترونية تم عرضها في الأمم المتحدة العام الماضي.

وقال الدكتور خالد دربالة، استشاري التحول الرقمي، إن وجود التكنولوجيا في حد ذاتها ليس هدفا، وإنما طريقة استخدامها بالأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف المطلوبة فهذا هو النجاح، مؤكدا أن التكنولوجيا أداة لتحقيق الأهداف إذا تم توظيفها بأفضل طريقة واختيار الأنسب منها.

ومن جانبه أكد الدكتور أشرف عبد الوهاب، مدير التحول التكنولوجي للقطاع الحكومي بشركة SAP ونائب وزير التنمية الإدارية الأسبق، إن البيانات والمعلومات أصبحت بترول العصر، لافتا إلى أن الحجم الهائل من البيانات الذي يتدفق عبر السوشيال ميديا عن ملايين الأشخاص حول العالم تسبب في تغيير كامل لنماذج الأعمال للشركات، وللحكومة أيضا.

وأشار عبد الوهاب إلى أن جهود الحكومة في مجال التحول الرقمي متميزة، لافتا إلى أن شكل الحكومة سيتغير بعد الانتهاء من ربط كافة قواعد البيانات القومية ببعضها البعض للوصول إلى المواطنين من خلال أفضل البرامج التي تلبى احتياجاتهم، ضاربا مثلا ببرنامج وزارة التضامن "كفاية اتنين" الذي يستهدف مليون سيدة معروفون لدى الوزارة جيدا من خلال ما أتاحته قواعد البيانات.

وأكد أحمد العطيفى، مستشار شركة Agility، أن العالم يمر بالمرحلة الرابعة من الثورة الرقمية وهو التحول نحو اقتصاد رقمي يميزه زوال الأيديولوجيات حيث لم تعد ملكية الأدوات الرأسمالية ضرورية وتحول الاقتصاد إلى التشاركية في العديد من أدوات المليكة مثل السيارات وحتى المنازل، وهو ما يشير إلى زوال الرأسمالية وحلول الاقتصاد التشاركي محلها.

وأشار العطيفى إلى أن أهم التحديات التي تواجه مصر حاليا هو تضخم الجهاز الحكومي، مشيرا إلى أن استطلاعا للرأي أجرته إحدى الشركات العالمية عن تحديات التحول الرقمي تضمن وجود نظرة شمولية أو منهجية شمولية للتغيير، مؤكدا أن الميكنة ليست كافية ولكننا نحتاج إلى نظرة متكاملة للتحول الرقمي، ليس في مصر فقط وإنما في العالم العربي بأكمله لغلق الفجوات التي خلقها التطور التكنولوجي الهائل بين الأجيال، وبين الدول وبعضها، وداخل الدولة نفسها.

وأكدت الدكتورة عبلة عبد اللطيف أن ترتيب مصر في مؤشر التطور الرقمي الذي أعده المركز هو ٥٤ من بين ٦٠ دولة حول العالم، وهو ترتيب متدني جدا يتطلب إصلاحا مؤسسيا وتكنولوجيا رقمية ملائمة لتحقيق الأهداف، ودعت جميع المهتمين إلى مشاركة المركز في ورش العمل التي ستنعقد على مدار الـ٦ أشهر المقبلة للوصول إلى خريطة بحثية تسعى إلى دعم الحكومة في التحول الرقمي السليم بخطوات سريعة.